من اعتراضات العيني النحوية على ابن حجر العسقلاني

«أربع مسائل عرضًا ودراسة»

د. محمد بن نافع ضيف الله العوفي
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية
بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

جامعة الطائف
TAIF UNIVERSITY



المستخلص

تناول البحث اعتراضات بدر الدين العيني النحويّة؛ في كتابه عمدة القاري، على ابن حجر العسقلاني؛ في كتابه فتح الباري.

وقد بُنيت الدراسة على مقدّمة، وأربعة مباحث، وخاتمة؛ كما يأتي:

فالمقدّمة اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، والخطة والمنهج المتبع، وتناول المبحث الأول بالدراسة اعتراض العيني على ابن حجر في مسألة في تعدي الفعل ولزومه، والمبحث الثاني تناول اعتراضه عليه في مسألة في عطف النّسق، وتناول المبحث الثالث اعتراضه عليه في مسألة في الممنوع من الصرف، والرابع اعتراضه عليه في مسألة في إعراب الفعل.

وكان من أهم أهداف هذا البحث معرفة ما إذا كان في آراء الإمامين إضافة للدرس النحوي أو لا؛ وذلك بعد عرضها على كلام أهل العربيّة، ومحاولة الوصول إلى الرأي الراجح في خلاف الإمامين.

وقد جمع البحث في هذه الدراسة بين المناهج، الوصفي والاستقرائي، والمعياري، والتحليلي؛ إذ طبيعة الدراسة تتطلب الجمع بين هذه المناهج.

وفي الختام توصَّل البحث إلى عدّة نتائج؛ منها:

١. من معاني (أو) الاستئناف، وهذا المعنى فات كتب معاني الحروف -فيما اطلع عليه البحث.

٢. قد يكون للمذهب الفقهي أثر في التوجيه النحوي.

ومن أهم توصيات البحث دعوة طلاب العلم إلى دراسة اعتراضات شرّاح الحديث بعضهم على بعض، ففي دراستها إثراء للدرس النحوي؛ إذ في آراء بعضهم جديد قد يستدرك على النحويين.

الكلمات المفتاحية:

ابن حجر، العيني، اعتراض، شرّاح، الحديث، الرّاجح.

Abstract

The research dealt with the grammatical objections of Badr Al-Deen Al-Aini. In his book Umdat Al-Qari, to Ibn Hajar Al-Asqalani; in his book Fath Al-Bari.

The study has been based on an introduction, four sections, and a conclusion. As follows:

The introduction included the importance of the topic and the reasons for choosing it, the previous studies, the plan and the approach followed, and the first section dealt with studying the objection of Al-Aini to Ibn Hajar in an issue of a transitive and intransitive verb, and the second section dealt with his objection to him in an issue of syndetic serial, and the third section dealt with his objection to him in an issue in the diptote, and the fourth is his objection to him in a matter of parsing the verb.

One of the most important objectives of this research was to find out whether the opinions of the two imams added to the grammatical lesson or not; and that is after comparing it to the words of the people of arabic, and trying to get the correct opinion regarding the disagreement of the two imams.

The research in this study has combined the descriptive, inductive, normative, and analytical approaches; As the nature of the study requires a combination of these approaches.

Finally, the research reached several results; some of them are:

1- One of the meanings of)or(is the resumption, and this meaning has not been included in the books of meanings of the letters - as the research has read.

2- The jurisprudence school may have an effect on grammatical guidance.

key words:

Ibn Hajar, al-Aini, objection, commentators, the hadith, the right.

المقدّمـــة

الحمد للّه، والصّلاة والسّلام على رسول اللّه؛ نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد؛ نال صحيح البخاري شهرة واسعة بين المسلمين، وتلقته الأمّة بالقبول؛ ولا غرو فهو أصح كتاب بعد كتاب اللّه الكريم، ولقيمة صحيح البخاري الكبيرة قامت عليه عديد الشروح، ومنها فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، وهو كتاب عظيم يعد واسطة عقد شروح الصحيح، وممّا تضمنه الفتح مسائل نحويّه تتعلق بالأحاديث المشروحة، قال فيها ابن حجر برأيه سواء أكان في ذلك متّبعًا أو مبتدعًا.

وقد كان العيني معاصرًا ابن حجر، وكان كتاب فتح الباري يصل إليه دفعات، فقرأه كاملًا وأفاد منه في كتابه عمدة القاري، واعترض على كثير ممّا فيه، ومن تلك الاعتراضات التي سجلها العيني على ابن حجر اعتراضات في مستوى اللغة النحويّ، أجاب عن بعض تلك الاعتراضات ابن حجر في كتابه انتقاض الاعتراض، ولم يجب عن بعضها الآخر.

وبعد التوكل على اللّه والاستعانة به قرر البحث أن تكون تلك المسائل التي اعترض فيها العينيُّ على ابن حجر موضوعًا لدراسة بعنوان: (من اعتراضات العيني النحوية على ابن حجر العسقلاني "أربع مسائل عرضًا ودراسة").

وقد قام البحث بحصر المسائل النحويّة التي اعترض فيها العيني على ابن حجر حصرًا تقريبيًّا؛ ثم تمّ اختيار أربع منها، وفي آخر البحث ملحق بتلك المسائل النحويّة التي تيسر جمعها، تمّ تصنيفها وفق ترتيب ألفية ابن مالك، وقد ذكر البحث هناك سبب اختيار المسائل الأربع التي تمت دراستها.

أهميّة الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع فيما يأتي:

تعلقه بصحيح البخاري؛ أصح كتاب بعد كتاب اللّه -تعالى.

تعلقه باختلاف إمامين من أهم شرّاح صحيح البخاري، ومن أشهر علماء القرن التاسع.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دعت البحث إلى اختيار هذا الموضوع، ما يأتي:

المكث ولو لمدة من الزمن مع أصح كتاب بعد كتاب اللّه -تعالى.

معرفة ما إذا كان في آراء الإمامين إضافة للدرس النحوي أو لا؛ وذلك بعد عرضها على كلام أهل العربيّة.

الإفادة من توجيه علماء الحديث لبعض مسائل النحو المشكلة في بعض أحاديث صحيح البخاري.

معرفة أثر ما بين الإمامين -رحمهما اللّه- من جفوة على الخلاف النحوي بينهما .

نفاسة بعض المسائل التي اختلف فيها الإمامان؛ ففي دراستها إثراء للبحث.

محاولة الوصول إلى الرأي الراجح في خلاف الإمامين.

الدراسات السابقة:

بعد البحث فيما أُتيح من مصادر المعلومات، لم يقف البحث على دراسة علمية مماثلة لهذه الدراسة، وأقرب دراسة لهذا البحث هي:

الدرس الصرفي بين ابن حجر العسقلاني في فتح الباري والعيني في عمدة

القاري، رسالة تقدمت بها الباحثة هدى محمد صالح العبيدي إلى مجلس كلية التربية -ابن رشد- جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية، سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

وهناك دراسات أخر قامت على عمدة القاري، لكنها بعيدة عن موضوع البحث منها:

١- بدر الدين العيني ومنهجه النحوي في كتابه عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (دراسة نحوية تحليلية)، رسالة ماجستير، تقدّم بها الباحث موسى سالم إبراهيم أبو جليدان، إلى كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة، سنة ٢٠٠٥م.

٢- الدراسات النحوية في عمدة القاري للعيني، لسامي الجميلي، صدر عن مؤسسة الانتشار العربي، ط(١)، ٢٠٠٨م.

خطة البحث:

بني هذا البحث على مقدّمة، وأربعة مباحث وخاتمة، وملحق، وفهرس للموضوعات؛ كما يأتي:

المقدّمة، وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج المتبع.

المبحث الأوّل: تعدي الفعل ولزومه.

المبحث الثاني: عطف النّسق.

المبحث الثالث: الممنوع من الصرف.

المبحث الرّابع: إعراب الفعل.

الخاتمة.

الملحق: المسائل التي اعترض فيها العيني على ابن حجر.

فهرس المصادر والمراجع.

منهـــج البحث:

سار البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، مراعيًا الضوابط المرسومة للبحوث العلمية الأكاديمية، ويتمثل ذلك فيما يأتي:

١- حصر تقريبي للمسائل النحويّة التي اعترض فيها العيني في كتابه عمدة القاري على ابن حجر في كتابه فتح الباري، ثم تصنيفها وفق ترتيب الألفية، ثم اختيار أربع منها.

٢- تصنيف المسائل المختارة بحسب المباحث كما جاء في خُطَّة البحث، ثم دراستها.

٣- ذكر جواب ابن حجر في كتابه انتقاض الاعتراض عن اعتراض العيني -إن وجد- والإبقاء على الرمز (ح)، الذي استعمله ابن حجر لاسمه أو فتح الباري، كما ذكر في مقدّمة انتقاض الاعتراض.

٤- الاكتفاء من كلام ابن حجر والعيني بما يوضّح المسألة محل الدراسة، مع كتابته بخط مميز.

٥- رُوعي في ترتيب المباحث الترتيب الذي سلكه ابن مالك في الألفية.

٦- وضع الآية الكريمة والقراءة القرآنية بين قوسين مزخرفين؛ ﴿﴾، والحديث الشريف بين علامتي تنصيص؛ «»، وكلام ابن حجر والعيني محل الدراسة بين مزدوجين؛ «»، والمنقول بنصّه غير النص محل الدراسة بين هلالين مزدوجين؛ (()).

٧- عزو الآيات القرآنية إلى سورها.

٨- توثيق القراءات القرآنيّة من مظانها.

٩- عزو الأحاديث النبوية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما الاكتفاء

بالعـزو إليهمـا أو أحدهمـا، ومـا لـم يكـن فيهمـا عـزوه إلـى مظانـه مـن كتـب السـنة.

١٠-توثيـق الشـواهد الشـعرية مـع نسـبتها إلـى قائليهـا مـن الدواويـن -إذا وجـدت- أو مـن كتـب المجموعـات الشـعرية، ثـم مـن كتـب النحـو المعتمـدة، فـإن لـم يوجَـد الشـاهد الشـعري في كتـب النحـو أو اللغـة يوثّـق مـن الكتـب التـي ذكرتـه.

١١-الالتزام بقواعد الإملاء، وعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

وفي الختـام أسـأل الله الإخـلاص في القـول والعمـل، وأسـتعيذ بـه مـن الزَّيـغ والزّلـل، فهـو حسـبي ونعـم الوكيـل.

وصلـى الله وسـلّم علـى عبـده ورسـوله؛ نبيّنـا محمـد، وعلـى آلـه وصحبـه وسـلّم تسـليمًا كثيـرًا إلـى يـوم الديـن.

كُتب بتاريخ ١٤٤٢/١/١ من الهجرة النبويّة.

المبحث الأوّل: تعدي الفعل ولزومه:

قال ابن حجر ﷺ: «**قوله: "تسلفت فلانًا": كذا وقع فيه، والمعروف تعديته بحرف الجر، كما وقع في رواية الإسماعيلي: "استسلفت من فلان"**»[(١)].

قال العيني ﷺ معترضًا على ابن حجر: «**قوله: "تسلفت فلانًا": قال بعضهم: كذا وقع هنا، والمعروف تعديته بحرف الجر، كما وقع في رواية الإسماعيلي: "استسلفت من فلان"، قلت: تنظيره باستسلفت غير موجه؛ لأن تسلفت من باب التَّفَعُّل واستسلفت من باب الاستفعال، وتَفَعَّل يأتي للمتعدي بلا حرف الجر؛ كتَوَسَّد التراب، واستسلفت معناه طلبت منه السلف، ولا بد من حرف الجر**»[(٢)].

قال ابن حجر في رده على اعتراض العيني: «**... قلت: المراد بالتشبيه إثبات حرف الجر**»[(٣)].

الدراسة:

الخلاف بين الشيخين ابن حجر والعيني في لفظ (تسَلَّف) الوارد في الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ: "أنه ذكر رجلًا من بني إسرائيل، سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار ...فقال: اللهم إنك تعلم أني كنت تسلفت فلانًا ألف دينار»[(٤)].

فالمعروف عند ابن حجر تَعَدّي الفعل (تَسَلَّف) بمعنى اقترض إلى فعل واحد بنفسه والآخر بحرف الجر (من)، ومثّل برواية الإسماعيلي: «استسلفت من فلان»؛ إذ وردت الرواية بلفظ «من فلان».

---

(١) فتح الباري: ٤/٤٧١.
(٢) عمدة القاري: ١٢/١١٧.
(٣) انتقاض الاعتراض: ٢/١٣٤.
(٤) صحيح البخاري: حديث (٢٢٩١): ٣/٩٥.

واعتراض العيني رحمه الله هنا فيه إشكال؛ إذ ظاهر سياق كلامه، وتمثيله بالفعل (توسّد) يفهم منه أنه يتكلم عن الفعل المتعدي لمفعول واحد، والفعل اللازم، ولكن إمام بمكانة العيني غير معقول أن يخفى عليه تعدي الفعلين (تَسَلَّفْت) و(استسلفْت) لواحد؛ وهو (أَلْفَ)، ففي قوله: "تَسَلَّفْت فلانًا ألفَ دينار"؛ تعدي الفعل (تَسَلَّفَ) لواحد ظاهر، والخلاف في تعديه إلى مفعولين، وبناء على هذا سوف تدرس المسألة.

فالعيني اعترض على ابن حجر في أمرين:

الأمر الأوّل: أن العيني يرى أنّ الفعل (تَسَلَّف) يتعدى بنفسه إلى مفعولين، ومثَّلَ لصحة اعتراضه بالفعل (توسَّدَ).

الأمر الثاني: اعترض العيني على ابن حجر في تمثيله بالرواية الأخرى التي جاء فيها الفعل (استسلف) متعدّيًا لأحد المفعولين بحرف الجر؛ إذ يرى العيني أن هناك فرقًا بين الصيغتين (تَسَلّف) و(استسلف)؛ فالأولى تتعدى بنفسها إلى مفعولين، والثانية تتعدى لواحد والآخر بحرف الجر، هذا الذي ينتحي إليه البحث في وجه اعتراض العيني.

وقد ذهب شراح الحديث الذين تعرضوا إلى الفعل (تَسَلَّف) الوارد في الحديث إلى ما ذهب إليه ابن حجر؛ من أنّ الفعل (تَسَلَّف) لا يتعدى بنفسه إلّا إلى مفعول واحد؛ قال البرماوي: ((«تَسَلَّفْت فلانًا»: المشهور أنّ تعدية هذا إنما هي بحرف الجرّ))[1].

وقال نحوه السيوطي[2]، وزكريا الأنصاري[3]، ومحمد الخضر الشنقيطي[4].

(١) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: ٢٥١/٧.
(٢) ينظر التوشيح شرح الجامع الصحيح: ١٦٢٠/٤.
(٣) ينظر منحة الباري بشرح صحيح البخاري: ٤٨/٥.
(٤) ينظر كوثر المعاني الدّراري في كشف خبايا صحيح البخاري: ٤٥٢/١٢.

والـذي جـاء في المعجمـات تعديـة الفعـل (تَسَـلَّف) إلـى مفعـول واحـد بنفسـه، وإلـى آخـر بحـرف الجـر؛ قـال أبـو منصـور الأزهـري: ((وروى في الحديث: "ان النبـي صلـى اللّه عليـه وسـلم تَسَـلَّف مـن رجـل بَكْـرًا ثـم رد عليـه جمـلًا رباعيًـا خيـارًا"[١]. معنـى تَسَـلَّف، واستسـلف: أي: اسـتقرض ليَـرُدّ مثلـه عليـه، وقـد أسـلفته أي أقرضتـه، والسـلف القـرض، وأصلـه مـن قولهـم: سـلفت القـوم: أي: تقدمتهـم))[٢].

وقـال الجوهـري: ((وقـد أسـلفت في كـذا، واستسـلفت منـه دراهـم وتَسَـلَّفْت، وأسـلفني)) [٣].

وقال نشوان الحميري: ((تَسَلَّف منه؛ أي: استسلف))[٤].

وقـد تتبـع البحـث كثيـرًا مـن كتـب العربيـة المتاحـة بـين يديـه ولـم يقـف علـى مـن ذكـر الفعـل (تَسَـلَّف) متعديًـا إلـى مفعولـين بنفسـه[٥].

وأمّـا الفعـل (استسـلف) فيتعـدى تـارة بنفسـه إلـى مفعولـين، وتـارة إلـى مفعـول واحـد بنفسـه وإلـى آخـر بحـرف الجـر، فأمّـا مـا يتعدّى بنفسـه إلـى واحـد فتقدّمـت أمثلتـه مـن قريـب، وأمّـا مـا يتعدّى إلـى مفعولـين، فمنـه مـا ذكـره الفارابـي بقولـه: ((واستسـلفه دراهـم فأسـلفه))[٦].

وقال نشوان الحميري: ((استسلفه: أي: طلب منه السلف))[٧].

والظاهـر أن تعديـة الفعـل (استسـلف) إلـى مفعولـين، علـى نـزع الخافـض في

(١) لم يقف البحث على الحديث مخرّجًا بلفظ (تسلّف).
(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص: ١١٠٢.
(٣) الصحاح: ١٣٧٦/٤: (س ل ف).
(٤) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٣١٨٧/٥.
(٥) ينظر مثلًا كتاب العين: ٢٥٨/٧، والصحاح: ١٣٧٦/٤، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٠٠/٨، ولسان العرب: ١٥٨/٩، والمصباح المنير: ٢٨٥/١، والقاموس المحيط، ص: ٨٢١، وتاج العروس: ٤٥٣/٢٣، (س ل ف).
(٦) معجم ديوان الأدب: ٤٣٣/٢.
(٧) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٣١٨٦/٥.

المستسلَف منه؛ بدليل استسلفت من فلان، وهو الكثير فيه، وحذف حرف الجر في مثل هذا جائز في سعة الكلام: المنثور والمنظوم، فيما سمع من أفعال استعملها العرب مرة متعدية بنفسها، وتارة بحرف الجرّ، مع الاتحاد في اللفظ والمعنى، وكون الأكثر وروده مع الجار؛ مثل: شكر، ونصح؛ يقال: شكرت له وشكرته، ونصحت له ونصحته[1].

و(تَسَلَّف) الواردة في الحديث، على وزن (تَفَعَّل)، ومعناها هنا الطلب؛ إذ الطلب من معاني (تَفَعَّل)، وهذا المعنى تشترك فيه الصيغتان (تَفَعَّل) و(استفعل)؛ مثل: تَنَجَّز حوائجه واستنجزها؛ أي: طلب نجازها؛ أي: حضورها[2].

فصيغة (تَفَعَّل) الدالة على الطلب متعدية بنفسها إلى مفعول واحد، وهذا الذي ظهر من كلام الصرفيين، وأمثلتهم[3].

فالفعل (تسلّف) متعدٍّ إلى مفعول واحد على كلّ حال؛ هذا الذي عليه المعجمات وكتب الصّرف -فيما اطلع عليه البحث-؛ لذلك ذكر ابن حجر وشراح الحديث إلّا العيني الذين تعرضوا لهذه المسألة أن تعدية الفعل (تسلّف إلى مفعولين بنفسه) غير معروف.

الرّاجح أنّ الفعل (تسَلَّف) الوارد في حديث «تسلفت فلانًا ألفَ دينار» متعدٍ إلى مفعولين، ولكنّ (فلانًا) تعدى إليه بعد حذف حرف الجر؛ وهو الذي يسميه النحويّون نزع الخافض، أو الحذف والإيصال؛ ففي قوله: -صلى اللّه عليه وسلم: «تَسَلَّفتُ فلانًا ألفَ دينار»: (تسلّفت): فعل وفاعل، و(فلانًا): منصوب على نزع الخافض، و(ألفَ): مفعول به ثانٍ، والدليل على أنّ (فلانًا) منصوب على نزع

(١) ينظر الأصول في النحو: ١/١٧٧، والمقاصد الشافية: ٣/١٤٤، والمنصوب على نزع الخافض في القرآن، ص: ٢٧٦.

(٢) ينظر الممتع الكبير، ص: ١٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي: ١/١٠٦.

(٣) ينظر البديع في علم العربية: ٢/٤١٣، والممتع الكبير، ص: ١٢٦، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي: ١/١٠٦، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي: ١/٢٦٠، والكناش في فني النحو والصرف: ٢/٦٥.

الخافض ما يأتي:

١- أنّ المعجمات حفظت: تَسَلَّفتُ من فلان؛ وهو الكثير، -كما تقدّم- وما ورد في الحديث لهجة أخرى، ووجودها في صحيح البخاري حجة لثبوتها.

٢- هناك من النحويين مَنْ قاس حذف حرف الجر بشرط تعيين الحرف، وتعيين موضعه، وهو مذهب علي بن سليمان الأخفش، وتبعه ابن الطراوة[١]، وفي هذا الحديث الجار متعيّن؛ وهو (من)، وكذلك المجرور به؛ وهو (فلان) نعم هذا المذهب مرجوح ولكنه هو وهذه المسألة يتعاضدان إذا أُنكر ثبوت تعدية (تسلف) إلى مفعولين لغةً.

وما ذهب إليه شراح الحديث الذين ذكروا أنهم لا يعرفون تعدية (تسلف) بنفسه إلى مفعولين، ومنهم ابن حجر، رأي قويّ إذا احتُكِم إلى كلام أهل العربية، بعيدًا عن رواية البخاري، وكانت عبارات أولئك الشرّاح في غاية الحذر؛ إذ لم يحكموا على التركيب الوارد في الحديث باللحن، أو نحوه ممّا فيه ردّ للغته.

وأمّا اعتراض العيني على ابن حجر، فللبحث عليه مآخذ وهي:

١- قوله: ((وتَفَعَّل يأتي للمتعدي بلا حرف الجر؛ كتَوَسَّد التراب)): فيه نظر؛ فالكلام على تعدية (تسلف) وهي على زنة (تَفَعَّل) إلى مفعولين، والفعل الذي مثّل به العيني وهو (توسد) يتعدى إلى مفعول واحد، وهذا ليس ممّا البحث فيه، وكان المنتظر منه ﷺ أن يمثل لصيغة (تَفَعَّل) بفعل يتعدى إلى مفعولين بنفسه، وهذا غير معروف -فيما اطلع عليه البحث- ثم إن الفعل (توسَّد) الذي مثّل به العيني لصيغة (تَفَعّل) معناه الاتخاذ؛ فمعنى توسدت التراب: اتّخذته وسادة[٢]،

ومعنى (تسلف) الذي في حديث هذه المسألة الطلب، كما تقدّم بيانه، ومعنى

(١) ينظر ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٧٣١/٤، وهمع الهوامع: ١٦/٣.

(٢) ينظر البديع في علم العربية: ٤١٣/٢، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي: ٢٦٠/١، والكناش في فني النحو والصرف: ٦٥/٢.

الاتخاذ غير وارد؛ إذ لا يصحّ أن يقال: تَسَلَّفتُ فلانًا ألفَ دينار: أي: اتخذته سلفًا ألف دينار.

٢- قوله: ((واستسلفت معناه طلبت منه السلف، ولا بد من حرف الجر)): فيه نظر -أيضًا- فقد ثبت في استعمال العرب تعدية (استسلف) التي للطلب إلى مفعولين بنفسها، وقد تقدّمت أمثلة لكلامهم في هذه المسألة.

وممّا سبق يتبيّن للبحث أن رواية «تَسَلّفتُ فلانًا ألفَ دينار» الواردة في صحيح البخاري، صحيحة لغةً؛ إذ (فلانًا) منصوب على نزع الخافض، وما ذهب إليه ابن حجر من أنّه غير معروف تعدية (تَسَلّف) بنفسه إلى مفعولين، رأي قويّ إذا احتُكِم إلى كلام أهل العربية، بعيدًا عن رواية البخاري.

وما وجّه به العيني اعتراضه على ابن حجر بعيد.

المبحث الثاني: عطف النّسق:

قال ابن حجر ﷺ «قوله: "ثلاثاً أو خمسًا»: **في رواية هشام بن حسان عن حفصة: "اغسلنها وترًا ثلاثًا أو خمسًا»[1]. وأو هنا للترتيب لا للتخيير»[2].**

قال العيني ﷺ معترضًا: «قوله: "ثلاثاً أو خمسًا»: وفي رواية هشام بن حسان عن حفصة: "اغسلنها وترًا ثلاثًا أو خمسًا». وكلمة: أو هنا للتنويع، والنص على الثلاث، أو الإشارة إلى أن المستحب، الإيتار، ألا يرى أنه نقلهن من الثلاث إلى الخمس دون الأربع، وقال بعضهم: أو هنا للترتيب لا للتخيير. قلت: لم ينقل عن أحد أن أو تجيء للترتيب، وقد ذكر النحاة أن أو تأتي لاثني عشر معنى، وليس فيها ما يدل على أنها تجيء للترتيب، والظاهر أنه أخذه من الطيبي؛ فإنه نقل

(١) رواه البخاري، في صحيحه: حديث (١٢٦٣): ٢/٧٥.
(٢) فتح الباري: ٣/١٢٩.

من المظهر شرح المصابيح: أن أو فيه للترتيب دون التخيير»[١].

قال ابن حجر في ردّه على اعتراض العيني: «... قلت: سبقني بذلك الطيبي وغير واحد من شراح المصابيح»[٢].

الدراسة:

الخلاف بين الشيخين ابن حجر والعيني في (أو) الواردة في الحديث الذي رواه البخاري، عن أمّ عطيّة الأنصاريّة -رضي اللّه عنها- قالت: دخل علينا رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم حين توفّيت ابنته، فقال: "اغسلنها ثلاثًا، أو خمسًا، أو أكثر من ذلك إن رأيتنّ ذلك، بماء وسدر، واجعلن في الآخرة كافورًا -أو شيئًا من كافور- ..." الحديث[٣].

فابن حجر يرى أن (أو) في هذا الحديث للترتيب، واعترض عليه العيني؛ إذ يرى أنها للتنويع؛ أي: التقسيم.

وشرّاح الحديث اختلفوا في معنى (أو) في هذا الحديث على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أنّها للترتيب، وهو ظاهر كلام النووي، ورأي ناصر الدين البيضاوي، وابن العطار[٤]، والطيبي[٥]، وغيرهم[٦].

وهؤلاء الأربعة متقدّمون على ابن حجر.

قال النووي في شرحه الحديث: ((والمراد: اغسلنها وترًا؛ وليكن ثلاثًا، فإن احتجتن إلى زيادة عليها للإنقاء فليكن خمسًا، فإن احتجتن إلى زيادة الإنقاء

---

(١) عمدة القاري: ٨/٤٠، وينظر شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٤/١٣٨٤.
(٢) انتقاض الاعتراض: ١/٤٧١-٤٧٢.
(٣) صحيح البخاري، حديث (١٢٥٣): ٢/٧٣.
(٤) العدة في شرح العمدة: ٢/٧٧١.
(٥) ينظر شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٤/١٣٨٤.
(٦) منهم ابن الملك. ينظر شرح مصابيح السنة: ٢/٣٤٢.

فليكن سبعًا، وهكذا أبدًا، وحاصله أن الإيتار مأمور به، والثلاث مأمور بها ندبًا، فإن حصل الإنقاء بثلاث لم تشرع الرابعة، وإلا زيد حتى يحصل الإنقاء))(١).

وقال البيضاوي: ((وقوله:" ثلاثًا، أو خمسًا، أو سبعًا ": للترتيب دون التخيير، إذ لو حصل النقاء بالغسلة الأولى استحب التثليث وكره التجاوز عنه، كما في الوضوء وسائر الأغسال، وإن حصل بالثانية أو الثالثة استحب التخميس، وإلا فالتسبيع))(٢).

الرأي الثاني: أنّ (أو) في الحديث للتنويع، وهذا قول العيني، وقد تقدّم كلامه، ولم يقف البحث على من قال به غيره من شرّاح الحديث.

الرّأي الثالث: أن (أو) في الحديث للتخيير، وممّن قال به القرطبي، والملا القاري(٣).

قال القرطبي: ((وقال أبو حنيفة: إذا غسل الميت ثلاثًا كانت وترا، فإن زاد الغاسل على ذلك لم يراع الوتر، والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك: الحديث المتقدم وهو قوله: "اغسلنها ثلاثًا أو خمسًا»؛ فجعل التخيير بين الثلاث والخمس، ولم يذكر ما بينهما من الأربع))(٤).

فما ذهب إليه القرطبي والملا القاري؛ من أن (أو) للتخيير، معنى محفوظ عن أهل اللغة، وذكروا أن التخيير يكون فيما أصله المنع، ومن أمثلته عندهم: خذ من مالي درهمًا أو دينارًا، وتزوج هند أو أختها، ولا يجوز في التخيير الجمع بين الشيئين؛ فلا يجوز أخذ الدرهم والدينار معًا، ولا الجمع بين هند وأختها لما هو معروف من حرمة الجمع بين الأختين(٥).

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٧/٢-٣.
(٢) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: ٤٣١/١.
(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ١١٨٤/٣.
(٤) المنتقى شرح الموطأ: ٣/٢.
(٥) شرح ابن الناظم، ص: ٣٧٨، واللمحة في شرح الملحة: ٦٩٤/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٤٧١/٧.

وكذلك ما ذهب إليه العيني؛ من أن (أو) للتنويع، معنى محفوظ -أيضًا- ومن أسمائه عند أهل اللغة التقسيم أو التفصيل[1]، وهو يقع في الخبر دون الطلب عند الجمهور؛ ومثاله: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف، وعلامته أن تصلح في موضعه الواو؛ فلو قيل: الكلمة: اسم وفعل وحرف، لصحّ[2].

وهذا المعنى هو الذي سمّاه ابن مالك التفريق المجرد، وذكر أن التعبير عن هذا المعنى بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال أو[3].

فكون (أو) للتخيير أو للتنويع محفوظ عن أهل اللغة عمومًا، ولكن صحّة تأتِّيه في حديث أم عطية -رضي الله عنها- أمر آخر، وهو ما سيتبيّن -إن شاء الله- فيما بعد.

وأمّا ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول؛ من أنّ (أو) للترتيب فلم يقف البحث على من قال به من أهل اللغة، وقد تتبّع معاني (أو) في مظانها من كثير من كتب العربية، وجملة ما ذكروه من معاني (أو) اثنا عشر معنى ليس منها الترتيب[4].

وقد ذكر بعض أهل اللغة أن من معاني (أو): (الواو)، وهذا المعنى محل خلاف؛ إذ البصريّون على منعه، وأجازه الأخفش وجماعة من الكوفيّين، وهو

---

(١) وجعل بعض النحويين التفصيل معنى برأسه؛ كابن هشام في أوضح المسالك: ٣/٣٧٨، والذي يذهب إليه البحث أنه لا فرق بين التفصيل والتقسيم؛ إذ الذين جعلوه معنى غير التقسيم استشهدوا له بالشواهد نفسها التي استشهد بها غيرهم للتقسيم.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/١٠٠٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧/٣٤٦٦، ٣٤٧٢، والنحو الوافي: ٣/٦٠٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل له: ٣/٣٦٣.

(٤) ينظر مثلًا المقتضب: ١/١٠، والأصول في النحو: ٢/٥٦، وتهذيب اللغة: ١٥/٤٧٢، والصحاح: ٦/٢٢٧٤، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٠/٥٩٨، (أ و)، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٢٢، ولسان العرب: ١٤/٥٤: (أ و)، والجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٢٢٧، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/٣٩٨، وتاج العروس: ٣٧/١١٨: (أ و).

الصحيح؛ إذ تشهد لمذهب المجيزين أدلة كثيرة؛ منها: قوله -تعالى-: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾[1]؛ فممّا قيل في تفسير الآية: أن (أو) بمعنى (الواو)؛ أي: ويزيدون[2].

وما رواه البخاري من قوله -صلى الله عليه وسلم-: «اثبت أُحُد؛ فما عليك إلا نبي، أو صِدِّيق، أو شهيدان»[3].

وذكر ابن مالك وتبعه بعض شراح الألفية شرطًا لمجيء (أو) بمعنى (الواو) وهو ألا يقع في الكلام لبس باستعمالها في معنى (الواو)؛ فيتوهم في (أو) أنها ليست بمعنى (الواو) بل بمعنى آخر من المعاني الثابتة لها، فلا بد من تعين ذلك فيها[4].

وهذا الشرط فيه نظر؛ إذ لم يقف البحث على هذا الشرط عند مَنْ أجازه من متقدّمي النحويين[5]، وكذلك كثير من الشواهد التي قيل إن (أو) فيها بمعنى (الواو) متنازع في معنى (أو) فيها بين النحويين.

وهنا ينشط سؤال مستند على رأي القائلين بأن (أو) تستعمل بمعنى (الواو)؛ ألا وهو: هل تفيد (الواو) العاطفة الترتيب؛ كي يقال: إنّ (أو) التي بمعناها حُملت عليها؟

قبل الإجابة عن السؤال يجدر أن يشير البحث إلى أنّ ما ذهب إليه جماعة من الكوفيين؛ من أنّ (أو) تكون بمعنى (الواو)، فلا شك أن المقصود هو (الواو)

(١) سورة الصافات: ١٤٧.
(٢) ينظر الخصائص: ٤٦٢/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/391، والدر المصون: 9/332، والمقاصد الشافية: 5/122.
(٣) صحيح البخاري: حديث (٣٦٨٦): ١١/٥-١٢، وينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٠١١/٢.
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية: ١٢٢٢/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٤٧٤/٧، والمقاصد الشافية: ١٢١/٥.
(٥) ينظر مثلًا معاني القرآن للأخفش: ٣٤/١، ومعاني القرآن للفراء: 3/220.

العاطفة.

وأمّا الإجابة: فذهب جمهور النحويين إلى أنّ (الواو) العاطفة للجمع المطلق؛ فلا تفيد ترتيبًا إلا بالقرائن؛ كالقبلية والبعدية والمصاحبة، وذهب قوم إلى أنها للترتيب، وممّن نقل عنه هذا المذهب قطرب، وثعلب، والربعي، وهو منسوب إلى الإمام الشافعي، والخلاف فيها مشهور[1].

فعلى مذهب من يرى أن (الواو) للترتيب ربما حمل بعضهم (أو) التي بمعناها عليها، فقالوا: إنّ (أو) تفيد الترتيب حملًا على (الواو).

والذي يظهر أنّ أصحاب الرأي الأوّل، وهم الذين ذهبوا إلى أن (أو) للترتيب، عمدتهم فيما ذهبوا إليه أمران أو أحدهما:

الأمر الأوّل: حمل (أو) على (الواو) التي بمعناها استنادًا على مذهب من يرى أنّ (الواو) للترتيب.

الأمر الثاني: استنادًا على المذهب الفقهي؛ فيكون الرأي اللغوي متأثرًا بالمذهب الفقهي؛ إذ مذهب الإمام الشافعي، الواجب في غسل الميت مرة، والمستحب ثلاث، فإن لم ينقَ غُسل خمسًا، أو سبعًا، إلى أن ينقى[2].

والذين قالوا: إن (أو) للترتيب أربعة منهم صرّحت كتب التراجم بشافعيتهم، والخامس يرجّح أنه شافعي، فالذين صرّحت كتب التراجم بشافعيتهم هم: النّووي[3]، والبيضاوي[4]، وابن العطار[5]، وابن حجر[6]، وأمّا الذي يُرجّح أنه شافعي فهو شرف الدين الطيبي؛ فقد رجّح بعض المعاصرين أنه شافعي، ولم

(١) ينظر البرهان في أصول الفقه: ١/٥٠، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٩٨٢/٤، والجنى الداني في حروف المعاني، ص: ١٥٨.
(٢) ينظر النتف في الفتاوى: ١١٧/١، والمعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة: ٢٤١/١.
(٣) ينظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٣٩٥/٨، وشذرات الذهب: ٦١٨/٧.
(٤) ينظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٥٧/٨، وشذرات الذهب: ٦٨٥/٧.
(٥) ينظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٧٠/٢، وشذرات الذهب: ١١٤/٨.
(٦) ينظر الضوء اللامع: ٣٦/٢، وشذرات الذهب: ٣٩٥/٩.

تتعرض كتب التراجم لمذهبه الفقهي -فيما اطلع عليه البحث-[١].

فلا يبعد أنّ للمذهب الفقهي أثر فيما ذهب إليه هؤلاء، أو حملوا (أو) على (الواو) آخذين بمذهب من يرى أن (الواو) للترتيب، أو أخذوا بالأمرين معا.

وما ذهب إليه هذا الفريق؛ وهم أصحاب الرأي الأول؛ من أنّ (أو) في حديث أم عطيّة -رضي الله عنها- للترتيب، ضعيف على كل حال؛ فإن كانوا اعتمدوا على المذهب النّحوي القائل إن (الواو) للترتيب فمردود؛ فهو قول لا يصمد أمام الأدلة التي أوردها الجمهور، بل إنّ ابن مالك بَرّأ أئمة الكوفيين من هذا القول[٢]، وكذلك ردّ غير واحد من الأصوليين نسبته للشافعي[٣].

وإن كانوا اعتمدوا على المذهب فالشرع يثبت بأمر خارجي، وهو مقدّم على اللغة، وقد رجّح الزركشي أنّ الشافعي يُفرّق بين الشرع واللغة؛ فما يراه شرعًا قد لا يراه لغة[٤].

وإن كانوا اعتمدوا على غيرهما فيما ذهبوا إليه فلم يظهر للبحث ما اعتمدوا عليه.

وأمّا الرأي الثاني؛ وهو رأي العيني؛ من أن (أو) للتنويع فيقوّيه الحديث الآخر الذي رواه البخاري من حديث أم عطيّة -أيضًا- وهو قوله -صلى الله عليه وسلم-: «اغسلنها بالسدر وترًا ثلاثًا، أو خمسًا»[٥]؛ فقوله -صلى الله عليه وسلم: «وترًا»: إجمال، وقوله -صلى الله عليه وسلم- «ثلاثًا أو خمسًا أو سبعًا ...»: تنويع أو تقسيم.

---

(١) ينظر الدرر الكامنة: ٢/١٨٥، والبدر الطالع: ١/٢٣٠، وشذرات الذهب: ٨/٢٣٩، والأعلام: ٢/٢٥٦، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: ١/٨٠٦.
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية: ٣/١٢٠٦.
(٣) ينظر قواطع الأدلة في الأصول: ١/٣٩، والإبهاج في شرح المنهاج: ٣/٨٨٣.
(٤) ينظر البحر المحيط في أصول الفقه: ٣/١٤٥.
(٥) صحيح البخاري: حديث (١٢٦٣): ٢/٧٥.

ويعترض على هذا الرأي بأنّ مذهب جمهور النحويين أن (أو) التي للتنويع تقع في الخبر، لا الطلب[1]، وفي حديث أم عطيّة -رضي اللّه عنها- وقعت بعد فعل الأمر، وهو من أقسام الطلب.

ويجاب عن الاعتراض بأن الشاطبي استظهر جواز مجيء التنويع في الطلب والخبر[2]، وإليه ذهب عباس حسن[3]، وهو الذي يظهر للبحث.

وأمّا الرأي الثالث؛ وهو رأي القرطبي والملا القاري؛ وهو أن (أو) في حديث أم عطية -رضي اللّه عنها- للتخيير فيقوّيه كون (أو) وقعت بعد طلب.

الرّاجح -واللّه أعلم- أنّ (أو) في حديث أم عطيّة المتقدم في رأس المسألة للتخيير؛ إذ انطبقت ضوابط التخيير عليه؛ فقد وقعت (أو) بعد الطلب؛ وهو فعل الأمر في قوله -صلى اللّه عليه وسلم-: «اغسلنها»، وامتناع الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه؛ إذ لو جُمع بين الثلاث والخمس لفات الإيتار؛ لأن الجميع يصبح ثماني غسلات.

وأمّا ما ذهب إليه العيني؛ من أنّ (أو) للتنويع فالظاهر جوازه بمرجوحية؛ إذ هو خلاف ما نقل عن الجمهور من أنّ التنويع يكون في الخبر لا الطلب.

وأمّا ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول -ومنهم ابن حجر-؛ من أنّ (أو) للترتيب، فالظاهر أنه رأي ضعيف؛ إذ لم يقف عليه البحث في كتب اللغة، ولم يصل البحث إلى تأويل مناسب لقبول هذا الرأي، وقد استفرغ مجهوده في سبيل ذلك.

وبناء على ما سبق فإن ما ذهب إليه ابن حجر من أنّ (أو) للترتيب في حديث أم عطية رضي الله عنها المتقدّم «اغسلنها ثلاثًا أو خمسًا أو سبعًا ...»: ضعيف، ولكن

---

(١) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/١٠١١.
(٢) ينظر المقاصد الشافية: ٥/١٢٥.
(٣) ينظر النحو الوافي: ٣/٦٠٦.

ابن حجر في هذا الرأي متبعًا لا مبتدعًا، واعتراض العيني عليه وجيه، لكنه ذهب إلى معنى (أو) المرجوح؛ وهو التنويع؛ إذ الراجح فيها التخيير. والله أعلم.

المبحث الثالث: الممنوع من الصرف:

قال ابن حجر ﷺ: «**وحمص مجرور بالفتحة، منع صرفه للعلمية والتأنيث، ويحتمل أن يَجُوزَ صرفه**»[(١)].

قال العيني -رحمه الله معترضًا على ابن حجر-: «**قوله إلى حمص: مفتوح في موضع الجر؛ لأنه غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث والعجمة، وقال بعضهم: يحتمل أن يجوز صرفه. قلت: لا يحتمل أصلًا؛ لأن هذا القائل إنما غره فيما قاله سكون أوسط حمص، فإن ما لا ينصرف إذا سكن أوسطه يكون في غاية الخفة؛ وذلك يقاوم أحد السببين، فيبقى الاسم بسبب واحد، فيجوز صرفه، ولكن هذا فيما إذا كان الاسم فيه علتان، فبسكون الأوسط يبقى بسبب واحد، وأما إذا كانت فيه ثلاث علل؛ مثل: ماه وجور، فإنه لا ينصرف البتة؛ لأن بعد مقاومة سكونه أحد الأسباب يبقى سببان، وحمص كما ذكرنا فيها ثلاث علل**»[(٢)].

وقال ابن حجر مجيبًا عن اعتراض العيني: «**وظنه أن (ح) جوز الصرف من أجل سكون الوسط: فاسد؛ لأنه أراد أن الذي ينطق به إن أراد البلد صار مذكرا، فيجوز صرفه، ومعنى قوله ثلاث علل: العجمة والتأنيث والعلم، ولكن من جوز فيه الصرف لا يجعل للعجمة تأثيرا؛ لأنها لا تمنع صرف الثلاثي ولا التأنيث إذا**

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٢/١.
(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٩٤/١.

قصد البلد، فيبقى علة العلمية وحدها»[(١)].

الدراسة:

الخلاف بين الشيخين ابن حجر والعيني في إعراب (حِمْص) الوارد في الحديث الذي رواه البخاري عن ابن عباس في قصّة هِرَقْل؛ والحديث طويل؛ وفيه: «وَسَارَ هِرَقْلُ إِلَى حِمْصَ»[(٢)].

فالعيني اعترض على ابن حجر لتجويزه منع صرف (حِمْص؛ إذ العيني يوجب المنع؛ لأنّه علم مؤنث أعجمي ثلاثي ساكن الوسط.

وابن حجر أوضح في ردّه على العيني أنّ جواز صرفه على إرادة البلد؛ فعلة الجواز عنده تأويل (حمص) بالمذكّر، فعبارته في انتقاض الاعتراض أكثر تفصيلًا منها في الفتح؛ إذ بيّن علّة تجويزه الصرف.

و(حِمْص) يصحّ تأويله بالمذكر والمؤنث؛ قال الجوهريّ: ((وَحِمْصُ: بلد، يذكَّر ويؤنَّث))[(٣)].

وما دفع به ابن حجر من تأويل (حِمْص) بالمذكّر قاعدة مطردة في كل علم موضع؛ إذا صحّ تأويله بالمكان صرف؛ لأنّ المكان مذكّر، إلا أن يوجد مانع آخر مع العلمية، وإذا أوّل بالبقعة مُنِعَ الصّرف؛ لأنّ البقعة مؤنث، فإذا وجدت مع العلمية علّة غير التأنيث منع الصرف؛ للعلمية وتلك العلّة؛ مثل: نجران؛ علم على مدينة في جنوب المملكة العربية السعوديّة، فإذا أُوّل بالمكان يمنع من الصرف لوجود مانع غير التأنيث مع العلمية؛ وهو زيادة الألف والنّون[(٤)].

وبناء على ما دفع به ابن حجر اعتراض العينيّ فـ(حِمْص) علم لمذكّر أعجمي،

---

(١) انتقاض الاعتراض: ٣٨/١.
(٢) صحيح البخاري، حديث (٧): ٨/١.
(٣) الصحاح: ١٠٣٤/٣: (حمص).
(٤) ينظر كتاب سيبويه: ٢٤٤/٣، والأصول في النحو: ٩٩/٢، والنحو الوافي: ٢٣٩/٤.

وهنا يبرز سؤال؛ ما موقف النحويين من صرف الثلاثي المذكّر الأعجمي ساكن الوسط؟

فالجواب: صرف الأعجمي المذكّر الثلاثي ساكن الوسط لغة جميع العرب، كما نقل ابن مالك[(١)]، وعليه جمهور أهل اللغة؛ فمثل نوح ولوط مصروفان؛ إذ من شروط منع صرف العلم الأعجمي المذكّر أن يكون على أكثر من ثلاث أحرف؛ مثل: إبراهيم وعيسى[(٢)].

وذهب بعض النحويين إلى جواز منع صرفه، وهذا المذهب منقول عن عيسى بن عمر[(٣)]، وابن قتيبة[(٤)]، وقال به الزمخشري؛ وعبارته: ((وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط، منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل؛ لمقاومة السكون أحد السببين، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه))[(٥)].

فالزمخشري لم يفرق بين هند ودعد، وبين لوط ونوح، وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند، ودعد؛ وهو القياس، إلا أن المسموع صرف العلم الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط[(٦)].

وغلط ابنُ مالك ابنَ قتيبة والزمخشري بعد أن نقل هذا المذهب عنهما؛

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية: ٣/١٤٦٩.
(٢) ينظر كتاب سيبويه: ٣/٢٣٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٨/٣٩٩٩.
(٣) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/١٩، وشرح الأشموني: ٥/١٣٩، والتصريح بمضمون التوضيح: ٤/٢٤٦.
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية: ٣/١٤٦٩، وشرح الأشموني: ٥/١٣٩، والتصريح بمضمون التوضيح: ٤/٢٤٦، وعبارته في أدب الكاتب، ص: ٢٨٢: ((والأسماء الأعجمية لا تتصرف في المعرفة، وتتصرف في النكرة، وما كان منها على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن؛ نحو: نوح ولوط، فإنه ينصرف في كل حال، وترك بعضهم صرفه؛ كما فعل بما كان في وزنه من أسماء المؤنث)). وظاهرها أنه لا يرى منعه الصرف، وإن نقل الجواز عن بعضهم، والله أعلم.
(٥) المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٣٦.
(٦) ينظر شرح المفصل: ١/٧١.

وعلل ذلك بأن الثقل الموجود في التأنيث خرج منه العلم الأعجمي[١].

وكذلك ردّ هذا المذهب ابن هشام[٢]، وضعّفه ابن عقيل[٣].

وهنا يتبادر سؤال إلى الذهن؛ هل كان يخفى على العيني وهو النّحويّ الحاذق، ما دفع به ابن حجر اعتراضه؛ وهو أنه إذا أوّلت (حِمّص) بالمكان صُرِفت؟

والذي يميل إليه البحث أنّ هذا الأمر لا يخفى على العيني، ولكن لعله ذهب مذهب بعض النحويين الذين لا يرون تأويل (حمص) بالمذكّر؛ كأبي سعيد السيرافي؛ إذ قال: ((فما غلب فيه التأنيث، ولم يستعمل التذكير: (عمان)، كأنه اسم مؤنث ك (سعاد) و(زينب) ومنها (حمص) و(جور) و(ماه)، وهي غير منصرفة، وإن كانت على ثلاثة أحرف؛ لأنه اجتمع فيها التأنيث والتعريف والعجمة))[٤].

فتأويل المواضع الخالية من تاء التأنيث بالمذكّر أو المؤنث ليس على إطلاقه عند بعض النحويين؛ فقد ذكر ابن عصفور أنه على خمسة أقسام، صدف البحث عن استعراضها تجنّبًا الإطالة[٥].

وعلى كل حال ف(حِمّص) ثبت صحّة تأويلها بالمذكّر والمؤنّث كما تقدم في النقل عن الجوهري.

وهناك أمر آخر كان من الممكن أن يدفع به ابن حجر اعتراض العيني؛ ألا وهو أنّ منع صرف علم المؤنّث الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط أجازه بعض النحويين[٦]، ولكن ابن حجر لم يلتفت لهذا المذهب لضعفه؛ إذ جمهور النحويين

(١) ينظر شرح الكافية الشافية: ١٤٦٩/٣.
(٢) ينظر شذور الذهب له، ص: ٥٩٣.
(٣) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٩/٣.
(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٣/٤.
(٥) ينظر شرح جمل الزجاجي: ٢٣٧/٢.
(٦) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٨٧٨/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٠١٣/٨.

على خلافه؛ فهم يوجبون منع صرفه[1].

وممّا سبق يتبيّن للبحث أنّه يجوز في (حِمّص) منع الصرف، والصرف؛ فالمنع على تأويلها بالمؤنث؛ كالمدينة والبقعة، والبلدة، والأرض، والصرف على تأويلها بالمذكّر؛ كالبلد، والموضع، والمكان، فإذا أول بالمؤنّث فمنع الصرف هو الراجح، وإذا أوّل بالمذكر فالصرف الراجح.

ويكون ما ذهب إليه ابن حجر في قوله: ((وحمص مجرور بالفتحة، منع صرفه للعلمية والتأنيث، ويحتمل أن يَجُوزَ صرفه)): صحيحًا، وما اعترض به العيني من وجوب منع صرف (حِمّص) مردود.

المبحث الرابع: إعراب الفعل:

قال ابن حجر رحمه الله: **«قوله: "أو يقول أحدهما": كذا هو في جميع الطرق؛ بإثبات الواو في (يقول)، وفي إثباتها نظر؛ لأنه مجزوم عطفًا على قوله: "ما لم يتفرقا"، فلعل الضمة أُشبِعت، كما أُشبِعت الياء في قراءة من قرأ: ﴿أَنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾[2]، ويحتمل أن تكون بمعنى إلا أن فيقرأ حينئذ بنصب اللام، وبه جزم النووي[3]، وغيره»[4].**

قال العيني رحمه الله: **«قوله: "أو يقول أحدهما": معناه إلا أن يقول أحد البيعين لصاحبه: اختر، بلفظ الأمر من الاختيار، ولفظ: (يقول): منصوب بأن، وقال بعضهم:**

(١) ينظر كتاب سيبويه: ٢٤٢/٣، والمقتضب: ٣٥١/٣، وشرح شذور الذهب: 2/832.

(٢) من الآية: ٩٠ من سورة يوسف، والقراءة لقنبل، وقد وجِّه إثبات الياء في (يتقي) بتوجيهات عدّة، ذكر ابن حجر أحدها، وليس هذا محل الخوض فيها. للمزيد ينظر الدر المصون: ٥٥٢/٦.

(٣) المجموع شرح المهذب: ١٧٥/٩.

(٤) فتح الباري: ٣٢٨/٤.

في إثبات الواو في: (يقول): نظر؛ لأنه مجزوم عطفًا على قوله: "ما لم يتفرقا». قلت: ظن هذا أن كلمة: أو، للعطف وليس كذلك، بل بمعنى: إلا أن، كما ذكرنا، ولم ينحصر معنى: أو، للعطف بل تأتي لاثني عشر معنى، كما ذكره النحاة، منها: أنها تكون بمعنى: إلّا، وينتصب المضار بعدها بأن مضمرة نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي، والعجب من هذا القائل أنه لم يكتف بما تعسف في ظنه، ثم وجهه بقوله: فلعل الضمة أُشبعت كما أُشبعت الياء في قراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِرِ﴾، وترك المعنى الصحيح وذكره بالاحتمال، فقال: ويحتمل أن يكون بمعنى: إلا»[(١)].

ولم يتعرّض ابن حجر في انتقاض الاعتراض لما اعترض به العيني في هذه المسألة.

الدراسة:

الخلاف بين الشيخين ابن حجر والعيني في إعراب الفعل (يقول)، الوارد في الحديث الذي رواه البخاري، عن ابن عمر -رضي اللّه عنهما- قال: قال النّبيّ ﷺ: "البيّعان بالخيار ما لم يتفرّقا، أو يَقُولُ أحدهما لصاحبه اختر ...»الحديث[(٢)].

فابن حجر نظّر إثبات (الواو) في (يقول)، ثمّ ذكر توجيهًا محتملًا لإثباتها؛ وهو أن الفعل (يقول) مجزوم؛ لأنه معطوف على الفعل (يتفرقا)، وأنّ الواو التي في الفعل (يقول) ناشئة عن إشباع ضمة (يَقُل)، ولم يتعرض ابن حجر لحركة اللام، ولكنها ضُبِطت في الفتح بالضم، وعليه فالضمّة تخلُّصًا من التقاء الساكنين، وذكر احتمال على رواية نصب (يقول)؛ وهو أنّ أو بمعنى إلّا والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعده.

واعترض عليه العيني في أمور:

الأول: في كون (أو) في الحديث عاطفة.

(١) عمدة القاري: ١١/٢٢٧.

(٢) صحيح البخاري، حديث (٢١٠٩): ٣/٦٤.

الثاني: في توجيه (يقول)؛ وأنّ الواو فيه ناشئة عن ضمة القاف.

الثالث: ذكر ابن حجر بالاحتمال، كون (أو) بمعنى (إلّا) وانتصاب الفعل بعدها بـ(أن) مضمرة.

وفي ضبط (يقول) في صحيح البخاري وجهان:

الأوّل: (يقولُ) بضم اللام، كما عند ابن حجر وهذا ما في الطبعة اليونينية من صحيح البخاري، وكذلك ضُبط في كثير من شروح الصحيح التي وقف عليها البحث[(١)]، بل إنّ القسطلاني قال: ((برفع اللام وإثبات الواو بعد القاف في جميع الطرق))[(٢)].

الثاني: (يقولَ) بالنصب، نصّ عليه النووي بقوله: ((وقوله ﷺ: "أو يقولَ»: هكذا هو في الصحيحين، وفي المهذب: "أو يقولَ»، وهو منصوب اللام، وأو هنا ناصبة بتقدير إلا أن يقولَ، أو إلى أن يقولَ، ولو كان معطوفًا على ما لكان مجزومًا، ولقال: أو ليقل))[(٣)].

ولم يقف البحث على من ضبط الفعل (يقول) بالجزم؛ لذلك يرى ابن حجر ضمّة لام (يقولُ) للتخلّص من التقاء الساكنين على ما يظهر من رأيه، وسيدرس البحثُ -إن شاء الله- رأي ابن حجر بناء على هذا التوجيه، وظاهر كلام النووي أن الجزم غير معروف عنده، وكذلك ابن رسلان تلميذ ابن حجر؛ إذ قال: ((أما قول شيخنا ابن حجر: إن الضمة أُشبعت، فالإشباع لا يحتمل إلا إذا صحت الرواية بجزم اللام، والرواية إنما جاءت كما قال النووي بنصب اللام))[(٤)].

---

(١) ينظر مثلًا شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٦/٢٣٧، والكواكب الدراري: ١٠/٧، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح: ١٤/٢٣٩، واللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: ٧/٥١، والتوشيح شرح الجامع الصحيح: ٤/١٥٣٠، ومنحة الباري بشرح صحيح البخاري: ٤/٥٣٦.

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٤/٤٣.

(٣) المجموع شرح المهذب: ٩/١٧٥.

(٤) شرح سنن أبي داود: ١٤/٣٦٠.

ولشرّاح الحديث في توجيه (يقول)، أربعة آراء:

الرأي الأول: أنه معطوف على يتفرقا مجزوم والواو ناشئة عن إشباع ضمة القاف، واللام ضُمّت لالتقاء الساكنين، وهو ظاهر قول ابن حجر كما تقدم، ولم يقف البحث على من قال به غيره.

الرأي الثاني: أنه منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (أو)، وهو قول النووي، والعيني، والسيوطي[(١)]، والقسطلاني[(٢)]، وغيرهم[(٣)].

وهذا القول هو الذي ذهب إليه ابن حجر بالاحتمال.

فهؤلاء (أو) عندهم بمعنى (إلّا)، إلا النووي؛ فهي عنده بمعنى (إلا) أو (إلى الغائيّة، وقد تقدّم كلامه.

الرأي الثالث: أنه منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا، وهو قول ابن رسلان؛ فعنده (أو) في الحديث عاطفة، و(يقول) معطوف على المصدر المتوهَّم من (ما) الظرفية ومدخولها؛ وعبارته: ((والذي يظهر أن معنى (أو) هنا هو المستقر لهما فيما قالوه في العطف؛ من كونها لأحد الشيئين، وأن المصدرية بعدها مضمرة فهي عاطفة على مصدر متوهم، وهذا من العطف على التوهم، ولذلك اُشتُرط أن يكون قبلها فعل أو اسم في معنى الفعل؛ حتى يدل على المصدر المتوهم ... وعلى هذا التقدير فـ (ما) في هذا الحديث الداخلة على (لم) زمانية؛ والتقدير: المتبايعان يستمر لهما خيار المجلس ما دام المتبايعان مجتمعين في مجلس العقد، أو قال أحدهما للآخر: اختر، والمعنى: أن الخيار يستمر بأحد شيئين: اجتماع في المجلس، أو قول أحدهما للآخر: اختر، ومثل هذا الحديث قول الشاعر:

(١) ينظر التوشيح شرح الجامع الصحيح: ٤/١٥٣٠.
(٢) ينظر إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٤/٤٣.
(٣) منهم أبي زكريا الأنصاري في منحة الباري بشرح صحيح البخاري: ٤/٥٣٦.

فَسِرْ فِي بِلَادِ اللهِ والْتَمِسِ الغِنَى تَعِشْ ذا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتَ فَتُعْذَرَا))[١].

الرأي الرّابع: لابن رسلان -أيضًا- وأورده بالاحتمال؛ وهو أنّ (يقولَ) مبني على الفتح؛ لأنه في الأصل متصل بنون التوكيد الخفيفة، ثم حذفت النون وبقيت الفتحة، والتقدير: ما لم يتفرقا، أو يقولن أحدهما للآخر اختر، كما قيل في قراءة أبي جعفر المنصور: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٢]؛ بفتح الحاء، والتقدير: ألم نشرحنّ، وكذلك قول الأضبط بن قريع السعدي من المنسرح:

لا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

والتقدير: لا تهينن الفقير، ثم حذفت النون[٣].

ولم يقف البحث على من وجّه (يقولُ) على أنه مرفوع.

فأمّا رأي ابن حجر، أنّ واو (يقولُ) ناشئة عن إشباع ضمّة القاف، فله نظائر في كلام العرب؛ إذ هم يصلون الفتحة بالألف، والضمة بالواو، والكسرة بالياء؛ ومن شواهد إشباع الضمة قول الشاعر من البسيط:

وإنَّني كُلَّمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي من حيْثُ مَا سَلَكوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

أي: فأنظُر[٤].

وأمّا تحريك لام الفعل (يقولُ) بالضمّة للتخلص من التقاء الساكنين فلم

(١) شرح سنن أبي داود: ١٤/٣٦٠-٣٦١، والبيت من الطويل، لعُرْوَة في ديوانه، ص: ٨٩، ولأبي عطاء السندي في التذكرة الحمدونية: ٩٩/٨، وحماسة القرشي، ص: ٣٩٨، وللنابغة الجعدي في لباب الآداب، ص: ٢٦، والدر الفريد وبيت القصيد: ٣٣١/٢، والمقاصد النحوية: ١٨١١/٤، وليس في ديوانه الذي جمعه الدكتور واضح الصمد، ولربيعة بن الورد في العقد الفريد: ٣٤٧/٢.

(٢) آية: ١ من سورة الشرح، والتوجيه الذي ذكره ابن رسلان هو توجيه ابن عطية للقراءة. ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤٩٦/٥، والبحر المحيط: ٥٠٠/١٠.

(٣) ينظر شرح سنن أبي داود: ٣٦٢/١٤، والبيت في الشعر والشعراء: ٣٨٣/١، والمعاني الكبير: ٤٩٥/١، وأمالي ابن الشجري: 2/166.

(٤) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص: ٣٣٢، وتهذيب اللغة: ٤٧٩/١٥، والبيت لم يقف البحث على قائله.

يقف له البحث على نظائر في كلام العرب؛ فيما التقى فيه ساكنان في كلمة واحدة أولهما حرف على، والقاعدة المعروفة في هذا يحذف حرف العلّة؛ مثل: لم يقل، ولم يبع، ولم يخف[١].

والذي ذكره أهل اللغة أنه إذا التقى ساكنان في فعل مجزوم يصار إلى الضم جوازًا في التخلص من التقائهما فيما يأتي:

الفعل المضعف إذا اتصل به ضمير الغائب؛ مثل: لم يردُّه.

الفعل المضعف إذا لم يتصل به هاء الغائب إذا كانت حركة ما قبل الساكن الأوّل ضمّة فتتبعها حركة اللام؛ مثل: لم يَرُدُّ؛ فضمّة الدال إتباع لضمّة الراء[٢].

الفعل المضعّف إذا وليه ساكن؛ ومنه قول جرير من الوافر:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلا كِلابا

فقد رُوي بالضم والفتح والكسر، والشاهد في رواية الضم[٣].

فتوجيه ابن حجر لرواية الرفع؛ من أنّ الفعل (يقولُ) مجزوم والواو ناشئة عن ضمّة القاف اجتهاد منه رحمه الله.

وأمّا ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني -ومنهم العيني- من أنّ الفعل (يقولَ) -في رواية النصب- منصوب بـ(أنْ) مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلا) -كما ذهب الجميع- أو (إلى أنْ) -كما ذهب إليه النووي في أحد الوجهين- يتمشى مع قواعد العربيّة؛ إذ من مواضع إضمار (أن) وجوبًا، أن تقع بعد (أو) التي بمعنى (إلّا)، أو بمعنى (حتى) التي للغاية، ومثلها: (إلى أنْ)[٤]، هذا من جهة

(١) ينظر كتاب سيبويه: ١٥٦/٤، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي: ٢٢٦/٢.
(٢) ينظر البديع في علم العربية: 1/672، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي: 2/243.
(٣) ينظر علل النحو، ص: ٥٥٦، والكناش في فني النحو والصرف: ١٩٣/٢، والبيت في ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: ٨٢١/٢.
(٤) ينظر كتاب سيبويه: ٤٦/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤١٨٠/٨، والمقاصد الشافية: ٣٣/٦.

القاعدة، ومن جهة المعنى فالسياق يساعد ما ذهبوا إليه؛ إذ المعنى: البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا (إلا أنْ يقولَ) أو (إلى أن يقولَ) أحدهما لصاحبه اختر، فينتهي خيار المجلس.

فـ(إلّا) استثنائية، و(إلى) غائية.

واعترض ابن رسلان على هذا القول؛ وحجته أن المعنى لا يستقيم على هذين التقديرين؛ وعبارته: ((وأما قول النووي: إن (أو) ناصبة بتقدير: (إلا أن)، أو: (إلى أن)، فهذا على ما ظهر لي: لا يستقيم به المعنى؛ لأن تقدير الكلام يبقى: المتبايعان يثبت لهما خيار المجلس، ما لم يتفرقا بأبدانهما، إلا أن يقول أحدهما للآخر: اختر إمضاء البيع. وعلى الثاني يكون التقدير: يثبت لهما الخيار ويستمر ما لم يتفرقا إلى أن يقول أحدهما للآخر: اختر))[(١)].

والبحث يختلف مع ابن رسلان ﷺ؛ إذ المعنى في غاية الاستقامة لغةً؛ فمجيء (أو) بمعنى (إلا) أو (حتى) سواء أكانت الغائية أو التعليلية، معروف في مواضع إضمار (أن) وجوبًا، ولا يوجد مانع من تقدير (إلا أن) أو (إلى أن) في هذه المسألة.

وأمّا الرأي الثالث وهو أحد رأيي ابن رسلان؛ من أنّ الفعل (يقولَ) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا، معطوف على التوهم، فله وجه في العربيّة، ولكنّ البيت الذي أورده شاهدًا؛ وهو (فسر في بلاد الله ...)، قال فيه جماعة من النحويين بالعطف على التوهم لفساد المعنى مع تقدير (إلا) أو (إلى) أو (كي)[(٢)]، فلا يصلح شاهدًا لهذه المسألة؛ لأن تقدير (إلا أن) أو (إلى أن) مستقيم، صحيح أن ابن رسلان لا يرى استقامة هذا التقدير، ولكنه محجوج بفهم كثير من شرّاح الحديث، وإذا تجاوز البحث البيت الذي استشهد به ابن رسلان، فرأيه له وجه في العربية مقبول؛ إذ العطف على التوهم قال به بعض النحويين مع صحّة تقدير

(١) شرح سنن أبي داود: 14/360.

(٢) ينظر المسائل البصريات: ٢/٨٥٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/٨١.

(إلا أنْ) أو (إلى أن) أو (كي)[1].

وأمّا الرأي الرابع؛ وهو الرأي الآخر لابن رسلان؛ من أن فتحة يقول فتحة بناء؛ لأن الفعل في الأصل متصلة به نون التوكيد الخفيفة، فحذفت، فيرى البحث أنه ضعيف؛ إذ ليس هذا الموضع من مواضع حذف نون التوكيد؛ فهي تحذف في موضعين:

أحدهما: أن يليها ساكن[2]، و(يقولَ) الذي في الحديث لم يله ساكن، وبهذا الشرط يرد على استشهاده بالبيت؛ (لا تهينَ الفقير ...)، فلا شاهد له فيه؛ ففي البيت ولي نونَ التوكيد ساكن، بخلاف الحديث.

الموضع الآخر الذي تحذف فيه نون التوكيد الخفيفة: إذا وُقِف عليها، وكانت بعد ضمة أو كسرة، ولا تكون بعد ضمة أو كسرة إلا لضمير محذوف واو الجماعة أو ياء المخاطبة[3]، والموضع في الحديث في رواية النصب ليس بعد ضم ولا كسر، ولم يتصل بالفعل واو الجماعة ولا ياء المخاطبة، والموضع ليس موضع وقف.

وأمّا قراءة أبي جعفر المنصور؛ ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾، التي احتج بها ابن رسلان، فالوجه الذي ذهب إليه؛ من أن الفعل مبني على الفتح ونون التوكيد محذوفة، فهو أحد ثلاث توجيهات قيلت في القراءة[4]، وفي هذا التوجيه نظر؛ إذ لم تتوفر في هذا التوجيه شروط حذف نون التوكيد الخفيفة المتقدّمة، وقد اعترض عليه ابن هشام[5].

ثمّ هناك توجيهان آخران للقراءة:

---

(١) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤١٨٣/٨.
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية: ١٤١٨/٣.
(٣) ينظر المقاصد الشافية: 5/570.
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية: ١٥٧٦/٣، والجنى الداني، ص: ٢٦٧.
(٥) ينظر مغني اللبيب: ٤٧٠/٣.

التوجيه الأوّل: أن (لم) هنا ناصبة؛ على لغة بعض العرب[1].

التوجيه الثاني وهو أقلها: أنَّ القارئ بيَّنَ الحاء وأشبعها في مخرجها، فظن السامع أنه فتحها[2].

فظهر بهذا أن الاحتمال متطرق لهذا الدليل، فلا يحتج به.

الراجح: أمّا على رواية ضم لام (يقولُ): فالذي يميل إليه البحث أنّ الفعل (يقول) مرفوع، والكلام مستأنف، وكأنه -والله أعلم- جواب لسؤال مقدر؛ وهو بعد قوله ﷺ: «البيعان بالخيار مالم يتفرقا»، كأن سائل سأل: هل شرط الخيار التفرق، فكان الجواب: «أو يقولُ أحدهما لصاحبه اختر».

والاستئناف بعد (أو) له نظائر في فصيح اللغة؛ قال سيبويه بعد أن أورد قول امرئ القيس من الطويل:

فَقُلْتُ لَهُ: لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنّمَا نُحاوِلُ مُلْكًا أوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[3]

((... ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني: أو نحن ممن يموت، وقال ﷻ: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[4]، إن شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على: أو هم يسلمون، وتقول: هو قاتلي أو أفتدي منه، وإن شئت ابتدأته كأنه قال: أو أنا أفتدي، وقال طرفة بن العبد:

ولكِنَّ مَوْلايَ امْرُؤٌ هُوَ خانِقي على الشُّكْرِ والتَّسْآلِ أَوْ أَنا مُفْتَدِي))[5].

ووُجِّهت قراءة أُبَي قولَه -تعالى- ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ

(١) ينظر البحر المحيط: ١٠/٥٠٠.
(٢) ينظر الكشاف: ٤/٧٧٠.
(٣) ديوانه، ص: ٩٦.
(٤) سورة الفتح، من الآية: ١٦.
(٥) كتاب سيبويه: ٣/٤٧-٤٨-٤٩، والبيت من الطويل في ديوان طرفة، ص: ٢٧.

أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾[1]: برفع (يتوبُ)؛ وُجِّهت على أنّ الجملة استئنافية؛ والتقدير أو هو يتوبُ[2].

وكذلك وجِّهت قراءة نافع قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا فَيُوحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[3]: برفع يرسل، وعطف يوحي عليه، وُجِّهت على أن الكلام مستأنف؛ والتقدير: أو هو يرسلُ[4].

فالاستئناف بعد (أو) ثابت، كما يظهر من هذه النصوص؛ لذلك البحث يميل إليه في رفع (يقولُ) في الحديث، ولم يقف البحث على من قال به، وهو اجتهاد منه.

والملاحظ أن الاستئناف في كلام سيبويه وما بعده ممّا أورده البحث، الجمل المستأنفة كلها اسمية، ولكن إذا ثبت الاستئناف بعد أو يبقى تقدير نوع الجملة بحسب ما يناسب سياق الكلام، والمناسب في الحديث تقدير جملة فعلية.

والتوجيه الذي ذهب إليه ابن حجر -على ما يظهر من كلامه-؛ من أنّ الفعل (يقولُ) مجزوم، والواو ناشئة عن إشباع ضمة قاف يقول، وأنّ ضمة (يقول) لالتقاء الساكنين، التوجيه الذي ذهب إليه يرى البحث ضعفه؛ إذ لم يجد له سندًا من كلام العرب.

وأمّا على رواية فتح لام (يقولَ): فالذي ينتحي إليه البحث أنّ الفعل (يقولَ) منصوب، ونصبه يحتمل أحد وجهين:

الوجه الأول، وهو الأحسن: أنه منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا، بعد (أو)، سواء أكان التقدير بـ(إلا أن) أو (إلى أن)؛ فالمعنى على كلا التقديرين مستقيم؛

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٢٨.
(٢) ينظر البحر المحيط: ٣/٣٣٨، والدر المصون: ٣/٣٩٣.
(٣) سورة الشورى، الآية: ٥١.
(٤) ينظر البحر المحيط: 9/350، والدر المصون: 9/566.

إذ المعنى: البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا (إلا أنْ يقولَ) أو (إلى أن يقولَ) أحدهما لصاحبه اختر، فينتهي خيار المجلس.

وهذا الوجه هو الذي ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني.

الوجه الثاني: أنّ (يقولَ) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد (أو) العاطفة، والمعطوف عليه هو المصدر المتوهم من (ما) المصدرية الظرفية وما بعدها، والتقدير: البيعان بالخيار مدّة عدم تفرقهما أو يقول أحدهما لصاحبه اختر.

والتوجيه الآخر الذي ذكره ابن رسلان؛ من أن الفعل (يقولَ) مبني لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة، يرى البحث أنه ضعيف؛ لعدم توفر شروط حذف نون التوكيد المفتوح ما قبلها فيه، ولصحّة توجيهات أخرى هي أكثر انسجامًا مع قواعد اللغة.

وبناء على ما سبق فاعتراض العيني على ابن حجر في توجيهه الفعل (يقولُ) بأنه مجزوم ....، كان العيني محقًّا في اعتراضه، لكن يؤخذ على العيني أنه لم يلتفت لتوجيه ضم لام (يقولُ)، مع ثبوت الرواية به، فكان المنتظر منه -رحمه الله- أن يذكر الوجه فيها، أو ينبه على ردّها إن كان لا يراها نحوًا أو رواية، ما دام اعترض على توجيه ابن حجر، وبعد ذلك لا بأس أن يعرّج على رواية نصب (يقولَ)، فعدم التفات العيني لرواية الرفع، مأخذ عليه.

الخاتمـــــة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النّبي المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين.

وبعد؛ بعد رحلة قضاها هذا البحث مع اعتراضات العيني على ابن حجر -رحمهما الله- سار فيها البحث متَّئدًا، متوخيًا الموضوعية؛ فوقوعه بين جبلين أشمين، فرض على قلمه أن يحسب خطواته؛ خشية الزّلل أو العثرة، وفي نهاية الرحلة عاد بالنتائج الآتية:

١- من معاني (أو) الاستئناف، وهذا المعنى فات كتب معاني الحروف -فيما اطلع عليه البحث.

٢- في مبحث التعدي واللزوم اختلف البحث مع توجيه كلا الإمامين.

٣- في مبحث إعراب الفعل ومبحث عطف النسق كان العيني في اعتراضه على ابن حجر محقًّا، لكن يؤخذ عليه التوجيه الذي ذهب إليه.

٤- في مبحث الممنوع من الصرف كان ابن حجر محقًّا.

٥- قد يكون للمذهب الفقهي أثر في التوجيه النحوي.

٦- لابن حجر اجتهادات نحويّه، لم يقف البحث على نظائر لها عند أهل اللغة؛ كما في ظاهر رأيه في مبحث إعراب الفعل؛ من أنّ تحريك لام الفعل (يقولُ) بالضمّة للتخلص من التقاء الساكنين.

التوصيـــــات:

١- تعد اعتراضات شراح الحديث بعضهم على بعض أمرًا مثريًا للعربية؛ فيدعو البحث طلاب العلم أن يتتبعوا مثل هذا في شروح الحديث الكثيرة.

٢- هناك انفرادات نحويّة في بعض توجيهات شراح الحديث من المهم جمعها ودراستها.

٣- موضوع أثر المذهب الفقهي على الرأي النحوي جدير بالدراسة.

وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الملحـــق

مسرد المسائل النحويّة التي اعترض فيها العيني على ابن حجر العسقلاني

المبحث الأوّل: المعرف بالألف واللام:

قال العيني: ((...وقال بعضهم: فإن كانت محفوظة بالألف واللام فهي للجنس ووهم من ظنها للعهد... قلت: هذا الذي ذكره عين الوهم ...))[1].

المبحث الثاني: المبتدأ والخبر:

قال العيني: ((وقال بعضهم: الحرب اسم جمع؛ ولهذا جعل خبره اسم جمع. قلت: لا نسلم أن السجال اسم))[2].

قال العيني: ((... وقال بعضهم: (الدينار) مبتدأ، وقوله: (بعشرة)، خبره أي: دينار ذهب بعشر دراهم فضة. قلت: هذا تصرف عجيب ليس له وجه أصلًا ...))[3].

قال العيني: ((... وقال بعضهم: يبيت، كأن فيه حذفا، تقديره: أن يبيت ... قلت: وهذا قياس فاسد، وفيه تغيير المعنى -أيضًا-))[4].

قال العيني: ((فقال بعضهم: كأنه أراد الجنس، ويؤيده رواية: (الناس والدواب يمرون) . قلت: هذا ليس بشيء))[5].

قال العيني: ((ووجه بعضهم رفع الصور، بقوله: إن التماثيل مصورة، وهذا توجيه من لا يعرف من العربية شيئا))[6].

قال العيني: ((وقال بعضهم: والأول أصوب وهو الذي في الموطأ. قلت: رواية

(١) عمدة القاري: ٤٠/٢٠.
(٢) المصدر السابق:٩٢/١.
(٣) المصدر السابق:٢٩٦/١٣.
(٤) المصدر السابق:٢٨/١٤.
(٥) المصدر السابق:٢٨١/٤.
(٦) المصدر السابق:١٩٢/٤.

(الموطأ) لا تدل على أن ذلك أصوب))[1].

قال العيني: ((وقال بعضهم: يهود خبر مبتدأ أي: هذه يهود. قلت: كأنه ظن أنه نكرة فلذلك قال: هو خبر مبتدأ))[2].

قال العيني: ((وقال بعضهم: منصوب على الحال السادة مسد الخبر. قلت: ما الخبر هنا حتى تسد الحال مسده))[3] ؟

المبحث الثالث: إنّ وأخواتها:

قال العيني: ((وقال بعضهم: والذي عندي أن النصب من خطأ الكاتب؛ فإن أصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب. قلت: نسبة الكاتب إلى الخطأ خطأ))[4].

قال العيني: ((وقال بعضهم: أنه: بالفتح للتعليل. قلت: ليس كذلك على ما لا يخفى))[5].

المبحث الرابع: لا النافية للجنس:

قال العيني: ((قوله "ولا ماء": قال بعضهم: بفتح الهمزة؛ أي: معي. قلت: تفسيره تفسير من لم يمس شيئا من علم العربية))[6].

المبحث الخامس: ظن وأخواتها:

قال العيني: ((وقال بعضهم: لا دلالة فيما ذكر على تعين الفتح لجواز إطلاق

---

(١) المصدر السابق:١٩٣/٧.
(٢) المصدر السابق:٢٠٧/٨.
(٣) المصدر السابق:٣٠/٤.
(٤) المصدر السابق:/١٠١٥٠.
(٥) المصدر السابق:٧٥/٥.
(٦) المصدر السابق:٢٩/٤.

العلم على الظن الغالب، ... قلت: بل الذي ذكره يدل على تعين الفتح))[1].

المبحث السادس: الفاعل:

قال العيني: ((...وقال بعضهم بعد أن ذكر ما قاله الكرماني: فإنه قرأ ذكر بضم أوله لكنه لم يقع عندنا في الرواية إلا بالفتح ... قلت: الذي قاله الكرماني هو الصحيح ...))[2].

قال العيني: ((وقال بعضهم: فيه حذف وقع بيانه في رواية المصنف في الديات. قلت: كل ذلك فيه نظر ... وأما كلام بعضهم فهو من كلام الخطابي وليس من عنده شيء))[3].

المبحث السابع: التّعدّي واللّزوم:

قال العيني: ((قوله " تسلفت فلانا ": قال بعضهم: كذا وقع هنا والمعروف تعديته بحرف الجر ... قلت: تنظيره باستسلفت غير موجه...))[4].

هذه المسألة الأولى التي تمت دراستها، وكانت إحدى المسائل المختارة؛ إذ في تعدي الفعل (تَسَلَّف) بنفسه إلى مفعولين غير ظاهر من النظرة الأولى في المسألة، فلهذا سبر غورها والوقوف على كلام أهل العربيّة فيها أو في نظائرها للحكم عليها مطلب للبحث، ولا سيما أنّ ابن حجر يميل إلى إنكارها في ظاهر كلامه.

المبحث الثامن: الحال:

قال العيني: ((...... وقال بعضهم: حال من الضمير في الجار والمجرور، والتقدير:

---

(١) المصدر السابق:١/١٩٣.
(٢) المصدر السابق:٢٢/٩٧.
(٣) المصدر السابق:٢/١٦٥.
(٤) المصدر السابق:١٢/١١٧.

بطست كائن من ذهب ... قلت: هذا كلام من لم يشم شيئا من العربية))[١].

قال العيني: ((وقال بعضهم: هو مصدر في موضع الحال، قلت: قوله: مصدر، ليس بصحيح على ما لا يخفى))[٢].

قال العيني: ((...قوله: (وقاعدت ابن عمر): قال بعضهم: الجملة حالية. قلت: ليس كذلك بل هو ابتداء كلام))[٣].

المبحث التاسع: التمييز:

قال العيني: ((...... قوله: (إيمانا): قال بعضهم: منصوب على التمييز. وهذا أيضا تصرف واه ...))[٤].

المبحث العاشر: حروف الجر:

قال العيني: ((وصوّب بعضهم كلام ابن بطال، لأن جعل: من، بمعنى: من أجل، قليل ... قلت: وقوله: لأن جعل: من، بمعنى: من أجل، قليل، غير مسلم))[٥].

قال العيني: ((... قال بعضهم: ... ثم قال هذا القائل: هذا الذي استعمله البخاري نوع من أنواع البديع يسمى الاكتفاء ... قلت: ليت شعري من قال من أهل صناعة البديع أن حذف المجرور وذكر الجار وحده من أنواع البديع! ...))[٦].

المبحث الحادي عشر: الإضافة:

قال العيني: ((وقال بعضهم: هذا من إضافة الشيء إلى نفسه. قلت إضافة

(١) المصدر السابق:١٧٢/٢٥.
(٢) المصدر السابق:٢٩٤/١١.
(٣) المصدر السابق:٢٢/٢٥.
(٤) المصدر السابق:١٧٢/٢٥.
(٥) المصدر السابق:٢٨٤/٩.
(٦) المصدر السابق:١١٧/١٨.

الشيء إلى نفسه لا تجوز))[١].

المبحث الثاني عشر: أفعل التفضيل:

قال العيني: ((...... وقال بعضهم: (أَنْفَسهم)،؛ بفتح الفاء بلفظ أفعل التفضيل: من النفاسة ... قلت: قوله: أفعل التفضيل، غلط وما هو إلا فعل ماض ...))[٢].

المبحث الثالث عشر: النّعت:

قال العيني: ((...... وقال بعضهم: ويجوز في (أشعث) الرفع؛ على أنه صفة الرأس، أي: رأسه أشعث. قلت: هذا الذي ذكره لا يصح عند المعربين ...))[٣].

المبحث الرابع عشر: التوكيد:

قال العيني: ((... وقال بعضهم: (كله)، بجر اللام تأكيدا للضمير المضاف،... قلت: ليس هنا ضمير مضاف حتى يكون تأكيدا له))[٤].

المبحث الخامس عشر: عطف النسق:

قال العيني: ((... قال بعضهم: والأول هو الصواب ... قلت: هذا تصرف عجيب، وفيه تعسف من وجوه لا يحتاج إلى ارتكابها ...))[٥].

قال العيني: ((... وقال بعضهم: ومن الدليل، عطف على الترجمة التي قبل ثمانية أبواب ... قلت: لا وجه لدعوى هذا العطف البعيد ...))[٦].

قال العيني: ((وقال بعضهم: أو، هنا للترتيب لا للتخيير. قلت: لم ينقل عن أحد

(١) المصدر السابق:1/306.
(٢) المصدر السابق:15/258.
(٣) المصدر السابق:14/172.
(٤) المصدر السابق:13/83.
(٥) المصدر السابق:18/141.
(٦) المصدر السابق:15/55.

أن: أو، تجيء للترتيب))[١].

هذه المسألة الثانية من المسائل الأربع التي تمّ اختيارها للدراسة؛ إذ لم تذكر كتب النحو واللغة مجيء (أو) لمعنى الترتيب -فيما اطلع عليه البحث-، فرأى البحث أهمية دراستها؛ إذ في الرأي الذي ذهب إليه ابن حجر إضافة -إن صحّ-.

المبحث السادس عشر: البدل:

قال العيني: ((وقال بعضهم: ... ثم قال هذا الناقل: وقال الطيبي، في قوله: "في شأنه» بدل من قوله: "في تنعله»، بإعادة العامل ... فيكون كبدل الكل من الكل. قلت: هذا لم يتأمل كلام الطيبي))[٢].

المبحث السابع عشر: الممنوع من الصرف:

قال العيني: ((قوله "إلى حمص" : ... وقال بعضهم: يحتمل أن يجوز صرفه. قلت: لا يحتمل أصلًا ...))[٣].

هذه المسألة الثالثة التي تمّ اختيارها بناء على ما يحيط بمنع الثلاثي ساكن الوسط من آراء لا تكاد تذكر إلا في المطولات من كتب النحو؛ فالخلاف فيها ثري.

المبحث الثامن عشر: إعراب الفعل المضارع:

قال العيني: ((قوله: "أو يقول أحدهما ... وقال بعضهم: في إثبات الواو في: يقول، نظر؛ لأنه مجزوم عطفًا على قوله: "ما لم يتفرقا». قلت: ظن هذا أن كلمة: (أو)، للعطف وليس كذلك ...))[٤].

---

(١) المصدر السابق:8/40.
(٢) المصدر السابق:3/31.
(٣) المصدر السابق:1/94.
(٤) المصدر السابق:11/227.

هذه المسألة الرابعة التي تمّ اختيارها؛ إذ في توجيه ابن حجر لرفع الفعل (يقول) الوارد في المسألة رأي غير مشهور عند المعربين، فالوقوف على حقيقته مهم للبحث.

المبحث التاسع عشر: أدوات الشرط:

قال العيني: ((وقال بعضهم: يُكفر الله، بضم الراء، لأن إذا، وإن كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزم. قلت: هذا كلام من لم يشم من العربية شيئا))[١].

قال العيني: ((وقال بعضهم: لا يجوز حذف الفاء مستقلا، لكن يجوز حذفها مع القول ... فعُلِمَ أن من خصه بما إذا حذف القول معه فهو مقصر في فتواه، عاجز عن نصرة دعواه))[٢].

المبحث العشرون: في التراكيب:

قال العيني: ((... وقال بعضهم: الضمير يعود للمحذوف في صاع النبي ﷺ. قلت: هذا التعسف لأجل عود الضمير والتقدير بصاع أهل مدينة النبيﷺ غير موجه ...))[٣].

قال العيني: ((قوله: "أين تنزل في دارك»؟ قال بعضهم: حذفت أداة الاستفهام من قوله: "في دارك». قلت: هذا كلام من لا يفهم العربية))[٤].

قال العيني: ((قال بعضهم: أن يمنح، بفتح الهمزة والحاء على أنها تعليلية، وبكسر الهمزة وسكون الحاء على أنها شرطية، والأول أشهر. انتهى. قلت: ليس كذلك بل أن بفتح الهمزة مصدرية، ولام الابتداء مقدرة قبلها))[٥].

(١) المصدر السابق:1/251.
(٢) المصدر السابق:9/281.
(٣) المصدر السابق:11/247.
(٤) المصدر السابق:9/226-227.
(٥) المصدر السابق:12/169.

قال العيني: ((...... وقال بعضهم: يحتمل أن تكون الواو في قوله: (وأن يجمع بينهما) عاطفة ... ويحتمل أن تكون تفسيرية ... قلت: الواو هنا عاطفة قطعا ...))[١].

قال العيني: ((وقال بعضهم: ضبطناه في الأصول بالرفع على الاستئناف. قلت: إن أراد بالاستئناف الجواب على السؤال فهذا لا يصح، لأنه ليس في الكلام ما يقتضي هذا، وإن أراد الابتداء الكلام، فهذا أيضا لا يصح))[٢].

قال العيني: ((وقال بعضهم: الواو استئنافية. قلت: الاستئناف كلام مبتدأ فعلى هذا لا يبقى مقول لقال))[٣].

المبحث الحادي والعشرون: في المصطلح النحوي:

قال العيني: ((... وقال بعضهم: وتعبيره عن الهمزة بالألف، وعن الفتح بالنصب جائز عند المتقدمين ... قلت: هذا ليس بمصطلح عند النحاة المتقدمين والمتأخرين))[٤].

قال العيني: ((قال بعضهم: هذه يترجح فيها كسر الفاء ويجوز الفتح -أيضًا- على البناء للمجهول. قلت: قوله: على البناء للمجهول غلط فاحش، والصواب أن يقال: على البناء للمفعول))[٥].

قال العيني: ((وقال بعضهم: لفظة: (لم) يعبر بها عن الماضي ... فعبرت عنه بلفظ الماضي مبالغة في نفي ذلك عنه. انتهى. قلت: لا يقال: لفظة: (لم)، يعبر بها عن الماضي، وإنما يقال: حرف: لم، حرف جزم لنفي المضارع، وقلبه ماضيا))[٦].

(١) المصدر السابق:9/198.
(٢) المصدر السابق:2/4.
(٣) المصدر السابق:4/127.
(٤) المصدر السابق:13/31.7.
(٥) المصدر السابق:20/205.
(٦) المصدر السابق:8/96.

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، دراسة وتحقيق د. أحمد جمال الزمزمي - د. نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٣- أدب الكاتب، لابن قتيبة، حقّقه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٢)، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٥- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط(٧)، ١٣٢٣هـ.

٦- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٣)، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٧- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط(١٥)، ٢٠٠٢م.

٨- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي العلوي، تحقيق د. محمود بن محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٩- انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي - صبحي بن جاسم السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض ط(١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط(٤)، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، ط(٥)، ١٩٧٩هـ.

١٢- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، دار الكتبي، ط(١)، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٣- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

١٥- البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير الجزري، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

١٦- البرهان في أصول الفقه، للجويني، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٧- تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

١٨- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، للقاضي البيضاوي، تحقيق ودراسة لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

١٩- التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، دار صادر، بيروت، ط(١)، ١٤١٧هـ.

٢٠- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، دراسة وتحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، دار الزهراء، ط(١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط(١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢٢- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(١)، ٢٠٠١م.

٢٣- التوشيح شرح الجامع الصحيح، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق

رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط(١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط(١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢٥- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقّن، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، ط(١)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٢٦- الجامع الصحيح، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، ط(١)، ١٤٢٢هـ.

٢٧- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢٨- حماسة القرشي، لعباس بن محمد القرشي، تحقيق خير الدين محمود قبلاوي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٥م.

٢٩- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصور عن دار الكتب المصرية.

٣٠- الدر الفريد وبيت القصيد، للمستعصمي، تحقيق د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

٣١- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط(١)، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٣٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط(٢)، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٣٣- ديوان امرئ القيس، لامرئ القيس الكندي، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط(٢)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٣٤- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط(٣).

٣٥- ديوان طرفة بن العبد، لطَرَفَة بن العَبْد البكري، تحقيق مهدي محمد ناصر

الديـن، دار الكتـب العلميـة، ط(٣)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٣٦- ديـوان عـروة بـن الـورد، شـرح ابـن السـكيت، حققـه وأشـرف علـى طبعـه ووضـع فهارسـه عبـد المعـين الملوحـي، مطابـع وزارة الثقافـة والإرشـاد القومـي.

٣٧- الزاهـر في غريـب ألفـاظ الشـافعي، لأبـي منصـور الأزهـري، تحقيـق مسـعد عبـد الحميـد السـعدني، دار الطلائـع.

٣٨- شـذرات الذهـب في أخبـار مـن ذهـب، لعبـد الحـي بـن أحمـد بـن العمـاد، تحقيـق عبـد القـادر الأرنـاؤوط – ومحمـود الأرنـاؤوط، دار ابـن كثيـر، دمشـق، ط(١)، ١٤٠٦هـ.

٣٩- شـرح الأشـموني علـى ألفيـة ابـن مالـك، لعلـي بـن محمـد الأشـموني، ومعـه واضـح المسـالك لتحقيـق منهـج السـالك، لمحمـد محيـي الديـن عبـد الحميـد، قدّم لـه وأتـم تحقيقـه عـادل عبـد المنعـم أبـو العبـاس، دار الطلائـع، القاهـرة، ٢٠١٤م.

٤٠- شـرح التسـهيل، لابـن مالـك، تحقيـق د. عبـد الرحمـن السـيد – د. محمـد بـدوي المختـون، هجـر، ط(١)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٤١- شـرح الطيبـي علـى مشـكاة المصابيـح، لشـرف الديـن الطيبـي، تحقيـق د. عبـد الحميـد هنـداوي، مكتبـة نـزار مصطفـى البـاز، مكـة المكرمـة –الريـاض، ط(١)، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٤٢- شـرح ألفيـة ابـن مالـك، لابـن الناظـم، تحقيـق عبـد الحميـد السـيد عبـد الحميـد، دار الجيـل بيـروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٤٣- شـرح القصائـد السـبع الطـوال الجاهليـات، لأبـي بكـر الأنبـاري، تحقيـق عبـد السـلام محمـد هـارون، دار المعـارف، ط(٥).

٤٤- شـرح الكافيـة الشـافية، ابـن مالـك، تحقيـق د. عبـد المنعـم أحمـد هريـدي، دار المأمـون للتـراث، دمشـق، (مـن مطبوعـات مركـز البحـث العلمـي وإحيـاء التـراث الإسـلامي بجامعـة أم القـرى)، ط(١)، ١٤٠٢هـ.

٤٥- شـرح المفصل، لموفق الديـن ابـن يعيش، عالـم الكتب، بيروت– القاهـرة.

٤٦- شـرح جمـل الزجاجـي، علـي بـن موسـى بـن عصفـور، تحقيـق د. صاحـب أبـو جنـاح،

عالم الكتب، بيروت، ط(١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٤٧- شرح سنن أبي داود، لابن رسلان المقدسي، تحقيق خالد الرباط وآخرين، دار الفلاح، الفيوم، ط(١)، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.

٤٨- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٤٩- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الإستراباذي، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط(١)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٥٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٥١- شرح شذور الذهب، للجوجري، تحقيق د. نواف الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط(١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٥٢- شرح صحيح البخاري، لابن بطال، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط(٢)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٥٣- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي □ علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨ م.

٥٤- شرح مصابيح السنة، لابن الملك، تحقيق ودراسة لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، ط(١)، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٥٥- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط(٣)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١ م.

٥٦- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق د. حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط(١)، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥٧- الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط(٤)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٥٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٥٩- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي- ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر، ط(٢)، ١٤١٣هـ.

٦٠- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط(١)، ١٤٠٧هـ.

٦١- العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، لعلاء الدين ابن العطار، وقف على طبعه والعناية به نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط(١)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٦٢- العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٠٤هـ.

٦٣- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط(١)، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٦٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٦٦- القاموس المحيط، للفيروزابادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٨)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٦٧- قواطع الأدلة في الأصول، لمنصور السمعاني، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.

٦٨- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السّامرّائي، دار مكتبة الهلال.

٦٩- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط(٣)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٧٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود الزمخشري، دار الكتاب

العربي، بيروت، ط(٣)، ١٤٠٧هـ.

٧١- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين ابن شاهنشاه، دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٧٢- الكواكب الدراري، للكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(٢)، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٧٣- كوثر المعاني الدَّراري في كشف خبايا صحيح البخاري، لمحمد الخَضِر الشنقيطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٧٤- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البِرْماوي، تحقيق ودراسة لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، ط(١)، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٧٥- لباب الآداب، لأسامة بن منقذ، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، ط(٢)،١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧٦- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط(١)، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٧٧- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط(٣)، ١٤١٤هـ.

٧٨- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد الصايغ، تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط(١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٧٩- المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، ليحيى بن شرف النووي، دار الفكر.

٨٠- المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٢٢هـ.

٨١- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٨٢- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي سلطان الملا القاري، دار الفكر،

بيـروت، ط(١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٨٣- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق/دار المدني، جدة)، ط(١)، ١٤٠٠هـ/١٤٠٥هـ.

٨٤- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط(١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٨٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد محمد الفيومي، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط(٢).

٨٦- المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة، لمحمد الريمي، تحقيق سيد محمد مهنى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٨٧- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١)،١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٨٨- معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط(٣)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٨٩- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة، تحقيق د. سالم الكرنكوي- وعبد الرحمن بن يحيى اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط(١)، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.

٩٠- معجم ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٩١- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية=المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط(١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٩٢- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود الزمخشري، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط(١)، ١٩٩٣م.

٩٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د.

عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٩٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط(١)، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٩٥- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٩٦- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط(١)، ١٩٩٦م.

٩٧- المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد التجيبي القرطبي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط(٢)، (مصورة عن مطبعة السعادة، ط(١)، ١٣٣٢هـ).

٩٨- منحة الباري بشرح صحيح البخاري، لزكريا بن محمد الأنصاري، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط(١)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٩٩- المنصوب على نزع الخافض في القرآن، د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد (١١٦)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٠٠- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(٢)، ١٣٩٢هـ.

١٠١- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد وليد بن أحمد الزبيري، وآخرين، مجلة الحكمة، مانشستر، ط(١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٠٢- النتف في الفتاوى، لأبي الحسن علي السُّغْدي، تحقيق د. صلاح الدين الناهي، دار الفرقان -مؤسسة الرسالة، عمان -بيروت، ط(٢)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٠٣- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط(١٥).

١٠٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، المكتبة التوفيقية، مصر.